# التقرير الختامى والتوصيات

**الندوة القومية حول**

**" الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فرص وتحديات "**

**الجزائر / الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**22 – 23 يوليو / تموز 2024**

**أولا : تقديم :**

عقدت منظمة العمل العربية بالتعاون مع المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل **بالجزائر** ندوة قومية حول **" الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فرص وتحديات "** وذلك في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، يومي 22-23 يوليو 2024 ، وقد شارك في اعمال الندوة ( 70) مشاركا يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة من 11 دولة عربية ، كما شارك رؤساء وممثلي العديد من المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية، وممثلة عن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعدد من الأساتذة بجامعة الجزائر والسادة الخبراء والمتخصصين .

****سير عمل الجلسات**

- **حفل افتتاح الندوة**

تم افتتاح أعمال الندوة في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الموافق 2024/7/22 ، **حيث استهل حفل الافتتاح كلمة معالي الأستاذ / فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية التي القاها المستشار / اسلام سناء المشرف على إدارة الحماية الاجتماعية نيابة عنه** والذي رحب بالسادة الحضور و المشاركين، ووجه الشكر لمعالي **السيد / فيصل بن طالب وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي** على رعايته الكريمة لأعمال الندوة ، **واكد** خلال كلمته على اهمية موضوع الندوة خاصة في ظل التحديات الراهنة التي تواجه الاقتصاد العالمي، من تقلبات الأسواق والأزمات السياسية والاجتماعية ، **وان** الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يلعب دور محوري ويمثل حل استراتيجي في تحقيق التنمية المستدامة كونه يُعطي الأولوية للإنسان ويُحاول تلبية احتياجاته الأساسية، مع الحفاظ على البيئة وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة، **وان** ما يتضمنه جدول أعمال هذه الندوة من محاور مختارة بعناية تعطي مؤشرات واضحة لتحقيق الأهداف المرجوة منها من خلال تبادل الأفكار ورسم السبل والآليات الكفيلة لدعم وتطوير هذا النموذج الاقتصادي في بلداننا العربية ، وصياغة إطار تشريعي ومؤسسي تمويلي

للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ليكون ركيزة تنموية تسهم في مكافحة الفقر، والحد من البطالة، وتحقيق العدالة الاجتماعية .

**جلسات العمل**

**اليوم الأول 2024/7/22**

- **جلسة العمل الأولى:**

**ترأس اعمال الجلسة عطوفة السيد/ محمود عبد الله أبراهيم الشعلان** الأمين العام لمجلس الاقتصادي والاجتماعي الاردني

عرض فيها **الدكتور / أحمين شفير** ورقة عمل حول **" دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، في مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية "** والذي طرح خلالها تحليل للأزمات والتحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي وتداعياتها المختلفة في الوقت الراهن، ومناقشة اشكالية هل يمكن للاقتصاد الاجتماعي التضامني أن يكون نموذجا بديلا للنموذج المهيمن في الوقت الحالي ، كون بإمكانه لعب دور كبير في مواجهة الأزمات المتنوعة التي يعرفها الاقتصاد العالمي اليوم، و دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 ، **وان** الموقع المتواضع للاقتصاد الاجتماعي والتضامني اليوم سواء من ناحية مساهمته في الناتج الداخلي الخام أو من ناحية التشغيل والابتكار، يحتم ضرورة تطويره، هذا وقد عرض مجموعة من التوصيات التي من شانها تعزز من قدرات هذا الاقتصاد في مواجهة الازمات.

**جلسة العمل الثانية :**

**ترأس اعمال الجلسة السيد / مرنيز الهامل** رئيس مكتب قسنطينة منسق الشرق في الكنفدرالية الوطنية لأرباب العمل الجزائريين

عرض فيها **الدكتور / عبد المولى اسماعيل** ورقة عمل حول **التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني (أهدافه - آليات التطبيق - آليات التمويل) والذي اكد** خلال طرحة لورقة العمل ان الهدف الرئيسي من التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد

الاجتماعي التضامني في المنطقة العربية هو تعزيز التضامن الاقتصادي بين الفاعلين الاقتصاديين في المجتمع والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تقوم على النمو الاقتصادي و تعزيز قيم الديمقراطية التشاركية والاستدامة البيئية والتنموية ،ومن اجل إشباع الحاجات الأساسية للسكان وتعظيم الموارد المحلية و تجسير الفجوة بين الاقتصاد المنظم وغير المنظم ، هذا وقد عرض مجموعة من البدائل وخطط العمل لإنفاذ الاقتصاد التضامني ضمن البيئة الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة العربية.

**تم عرض التجارب القطرية في الدول *التالية*:**

- السيد / محمد عبد العزيز اقنيي — عمال / فلسطين
- الفاضلة/ مارية بنت خميس بن منصور الخروصية — حكومات / سلطنة عمان
- السيد/ بلحوى غانم — حكومات / الجزائر
- السيد / سالم عطية محمد — عمال / دولة ليبيا

**<u>اليوم الثانى 2024/7/23</u>**

- **<u>جلسة العمل الثالثة :</u>**

**ترأس هذه الجلسة السيد / ستار دنبوس** رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال العراق **و سعادة الاستاذ / محمد عبد الله الصيام** نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الموريتاني

قدم خلالها **الدكتور / لطفي بن عيسى** ورقة عمل حول **" المدخل التشريعي لإرساء مقومات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" وقد القى الضوء على ان** الجوانب التشريعية والترتيبية تؤثث لمرحلة مفصلية في مسار تنظيم نسيج متعدد ومتنوع من المؤسسات تحت يافطة "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" باعتبار أنه يجمعها حول تعريف و مبادئ وقيم و

أهداف تنموية موحدة ، لاسيما وانها تساهم من موقعها في أنسنة الاقتصاد وخلق الثروة وتوزيعها بشكل عادل على مختلف طبقات وشرائح المجتمع في كل المجالات دون استثناء.

- **جلسة العمل الرابعة:**

- **ترأس هذه الجلسة السيدة/ زينب حسن خليفة** باحثة بمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول الخليج العربية والسيد **/ تلي عاشور -** الاتحاد العام للعمال الجزائريين وعضو مجلس إدارة منظمة العمل العربية.

- قدم خلالها **الدكتور / أمين مزياني** ورقة عمل حول **" الاقتصاد الاجتماعي ودوره المحوري في التنمية " اكد فيها على ان** التجارب التنموية قد أثبتت خلال القرن الماضي بما لا يدع مجالا للشك أن التنمية المستدامة لم تتحقق من خلال النظم الاقتصادية التي تستهدف تحقيق الربح المادي، والقائمة على الملكية الفردية والتنافس باعتبارهما المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي وفق تحليلات النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، لذلك فقد اتجهت الأنظار منذ بدايات القرن الواحد والعشرون إلى تقديم مفهوم جديد للتنمية يراعي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ويحفظ الموارد الطبيعية والبيئة بما يضمن حقوق الأجيال القادمة ( أطلق عليه التنمية المستدامة والتي تقوم علي ركائز ثلاث هي الكفاءة الاقتصادية الكفاءة الاجتماعية، الكفاءة البيئية) ويتوقف تحقيق التنمية المستدامة بالجمع المتوازن بين هذه الركائز ، وان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يمكنه ان يقوم بدور محوري في هذا الاطار ..

- **جلسة العمل الخامسة :**

- **جلسة حوارية من قبل السادة الخبراء حول " مشروع الاطار التشريعي والتمويلي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني"**

استعرض خلالها السادة الخبراء مقترحات حول **الاطار التشريعي والتمويلي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني** الذي يهدف إلى توفير بيئة قانونية ومالية داعمة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والذي

يتضمن مجموعة من التشريعات والسياسات المالية التي تهدف إلى تمكين المؤسسات الاجتماعية والتضامنية من العمل بفعالية واستدامة ، **ليكون نقطة انطلاق** نحو إصدار أداه معيارية عربية بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني .

**- شكلت لجنة لصياغة التوصيات الصادرة من قبل السادة المشاركين و** السادة الخبراء والسكرتارية الفنية للندوة حيث تم التوصل إلى التوصيات التالية التي تهدف إلى تعزيز وتطوير هذا النموذج الاقتصادي في الدول العربية على النحو التالي:

**التوصيات :**

1. التأكيد على أهمية الدور الذي يقوم به الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر
2. دعوة الدول العربية الاسترشاد بالإطار التشريعي الذي تم عرضه ومناقشته خلال الندوة للعمل على صياغة تشريعات واضحة ومحددة لتأسيس الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وبناء استراتيجيات طويلة المدى لعمل الاقتصادي والتضامني للنهوض بهذا القطاع وذلك في إطار الحوار الاجتماعي.
3. دعوة الدول العربية لإنشاء هيئات استشارية وتنظيمية متخصصة لمتابعة ودعم تنفيذ سياسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
4. تشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة في عمليات الإنتاج والتسويق للمشاريع الاجتماعية والتضامنية.
5. إدراج موضوعات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المناهج التعليمية على جميع المستويات واستخدام وسائل الإعلام التقليدية والرقمية لنشر المعرفة حول هذا النموذج الاقتصادي إلهام.
6. تقديم برامج تدريبية لبناء قدرات العاملين في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لتنمية المهارات الإدارية والفنية للعاملين في المشاريع الاجتماعية.

7. تشجيع البحث العلمي والدراسات المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني لقياس تأثيره وتحسين ممارساته
8. تقديم برامج دعم خاصة للشباب والنساء وخاصة في الريف ورواد الأعمال الجدد لتمكينهم من دخول السوق والمساهمة في التنمية الاقتصادية واستهداف الفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع لضمان استفادتهم من مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
9. تعزيز مبادئ الحوكمة في عمل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لضمان استخدام الموارد بفعالية وكفاءة.
10. تعزيز التعاون والتكامل مع المؤسسات والشبكات العربية المتخصصة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
11. تبادل الخبرات وأفضل الممارسات لتطوير وتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الدول العربية.
12. استمرا منظمة العمل العربية في متابعة دورها المحوري في تعزيز الاطار العام لقطاع الاقتصادي الاجتماعي والتضامني وأهمية إصدار أداه معيارية عربية بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

**وفي الختام تم توزيع الشهادات على السادة المشاركين في الندوة ، كما** تقدم المشاركون بالشكر والتقدير **لسعادة الأستاذ / فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية ،على تسخير كافة إمكانيات المنظمة في خدمة القضايا التي تهم اطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي كما طالب المشاركون بتكرار عقد مثل هذه الندوات النوعية الناجحة لتعزيز التعاون العربي المشترك .

**وعلى ذلك اختتمت أعمال الندوة ،،،**

الجزائر ، في 2024/7/23

***

حنان